لقوله ع للقيط بن صبرة اذا توضأت فاسبغ الوضوء و خلل بين الاصابع وانما يكون التخليل سنة بعد وصول الماء وكيفيته ان يخلل بخنصر يده اليسرى مبتداء من خنصر رجله اليمنى من اسفل ويختم بخنصر رجله اليسرى وتكرار الغسل الى الثلاث سنة ايضا لما روى انه ع توضأ مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وانه توضأ مرتين وقال هذا وضوئي ومن ضعفنا عف الله له الاجر مرتين وانه توضأ ثلاثا ثلاثا في غالب احواله فكان سنة لا فرضا ويكره الزيادة على الثلاث الا لضرورة طهارة القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة اكمال للسنة كما ذكر في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما سنة لان التثليث الذي هو سنة انما يحصل بهما والنية سنة ايضا هو الصحيح وقيل مستحبة ومحلها القلب ويستحب ان يضيف التلفظ باللسان اليه فيقول نويت رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطف فيها بالواو وهي لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب والدلك ايضا سنة لانه اكمال الفرض في محله والموالاة وهو ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يجف المتابع عند اعتدال الهواء سنة ايضا

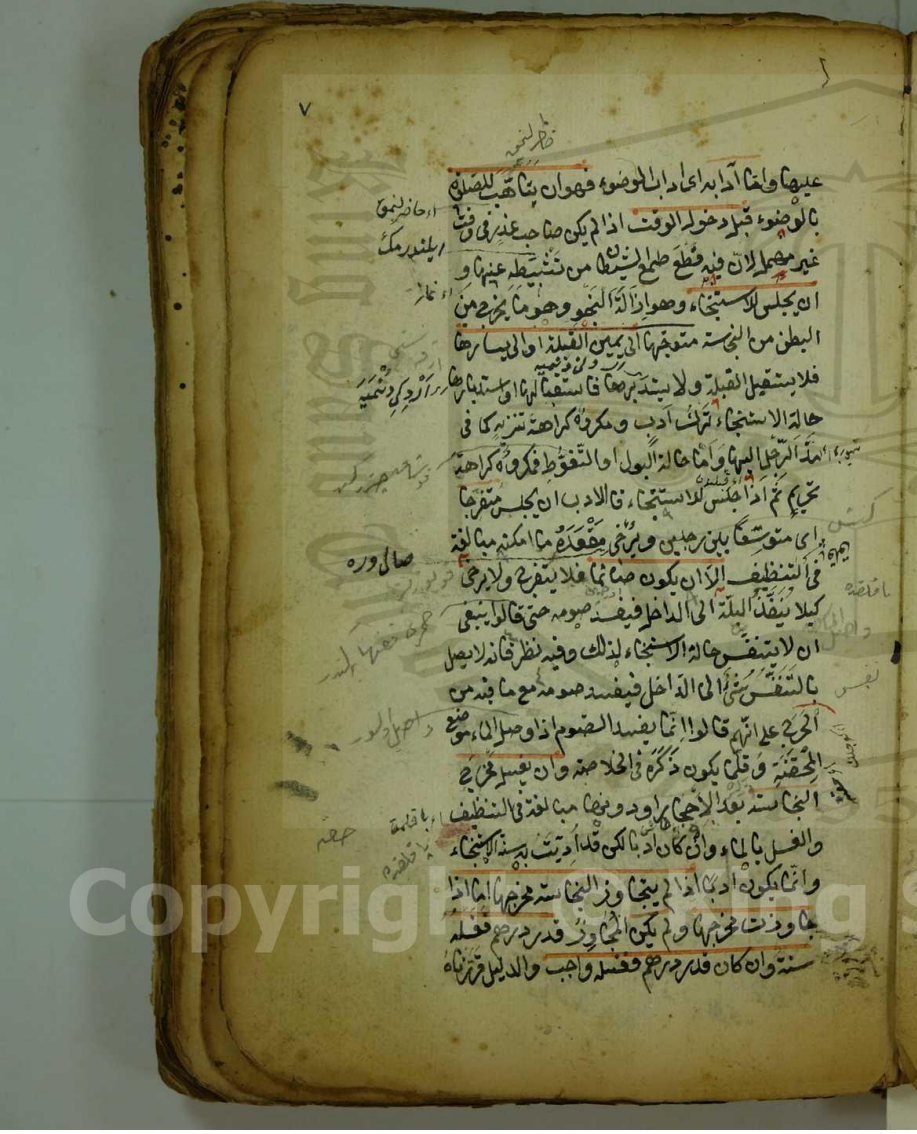

عليها وانما آداب اذا اراد الوضوء فهو ان يتأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مختار لان فيه قطع طمع الشيطان من تنشيطه عنها و ان يجلس للاستنجاء وهو ازالة النجو وهو ما يخرج من البطن من النجاسة متوجها الى يمين القبلة او الى يسارها فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فان استقبلها او استدبارها حالة الاستنجاء اثم اذا ادب ومكروه كراهة تنزيه كما في حالة الرجل اليها واما حالة البول او التغوط فمكروه كراهة تحريم ثم اذا جلس للاستنجاء فالادب ان يجلس متفرجا اي متوسعا بين رجليه ويرخي مقعدته ما امكنه بمالوفة في التنظيف الا ان يكون صائما فلا يتفرج ولا يرخي كيلا ينفذ البلة الى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه لا يصل بالتنفس شيء الى الداخل فيفسد صومه مع ما فيه من الحرج على الناس قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع المحقنة وقلما يكون ذكره في الخلاصة وان يغسل مخرج النجاسة بعد الاحجار ويمر يده مبتلة في التنظيف والغسل بالماء وان كان اديا لكن قد اديت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها اما اذا جاوزت مخرجها ولم يكن المجاوز قدر درهم فغسله سنة وان كان قدر درهم فغسله واجب والدليل قررناه